

Distr.: General
19 August 2016
Arabic
Original: English



بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٧٧٥٥ المعقودة في ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٦، أدلى رئيس مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة في الصومال":

"يرحب مجلس الأمن بالاجتماع الأخير لمنتدى القيادات الوطنية الصومالية بشأن تنفيذ العملية الانتخابية الوطنية لعام ٢٠١٦.

"ويرحب مجلس الأمن باستمرار التقدم السياسي والأمني في الصومال منذ عام ٢٠١٢، ويؤكد على ضرورة الحفاظ على الزخم صوب الحكم الديمقراطي، مع إجراء عملية انتخابية شاملة للجميع، تتسم بالشفافية والمصادقية، في عام ٢٠١٦ باعتبارها أساساً للانتخابات العامة المقرر إجراؤها عام ٢٠٢٠.

"وفي هذا الصدد، يلاحظ مجلس الأمن القرار التوافقي الذي اتخذته المنتدى، استناداً إلى توصية الفريق المعني بتنفيذ الانتخابات الاتحادية غير المباشرة في الصومال، القاضي بتمديد الجدول الزمني للعملية الانتخابية البرلمانية حتى ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، والجدول الزمني للعملية الانتخابية الرئاسية حتى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. مما يسمح بتنفيذ الجوانب التقنية اللازمة لإشراك الجميع في العملية الانتخابية. ويلاحظ مجلس الأمن القرار التوافقي للمنتدى القاضي بتمديد الولايات الحالية للمؤسسات الاتحادية للتقيد بهذا الجدول الزمني المنقح.

"ويعرب مجلس الأمن عن أسفه للتأخر في تنفيذ الجدول الزمني الأصلي، ويدعو جميع الأطراف الصومالية المعنية إلى العمل البناء من أجل تنفيذ الجدول المنقح دون مزيد من التأخير.



”ويشير مجلس الأمن إلى أن هذه العملية الانتخابية تشكل فرصة تاريخية لتحقيق حكم أكثر تمثيلية للشعب الصومالي، مما يعكس تنوع الصومال. ويرحب مجلس الأمن، في هذا الصدد، بالقرار الذي اتخذته المنتدى بشأن تمثيل عشائر الأقليات وطائفة البناديري.

”ويشير مجلس الأمن إلى التزام حكومة الصومال الاتحادية بتخصيص ٣٠ في المائة من مقاعد مجلسي الشيوخ والنواب للنساء. ويرحب مجلس الأمن بالأحكام الأخرى الواردة في بيان المنتدى المؤرخ ٩ آب/أغسطس ٢٠١٦ التي تحت جميع الأطراف على اتخاذ الخطوات اللازمة لكفالة الوفاء بهذه الالتزامات. ويحث مجلس الأمن حكومة الصومال الاتحادية على كفالة إجراء العملية الانتخابية بطريقة شفافة وذات مصداقية، في ظل احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ومنها حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات. وفي هذا الصدد، يشيد مجلس الأمن بإنشاء آلية لتسوية المنازعات الانتخابية. ويؤكد مجلس الأمن أهمية كفالة استقلالية هذه الآلية وتنفيذها دون تأخير.

”ويؤكد مجلس الأمن أيضا أهمية التقيد بخريطة الطريق السياسية من الآن وحتى عام ٢٠٢٠، وخصوصا من أجل الوصول إلى إجراء انتخابات بحلول عام ٢٠٢٠ تقوم على أساس مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد. وتحقيقا لهذه الغاية، يلاحظ المجلس التزام المنتدى بتشجيع إنشاء الأحزاب السياسية وتسجيلها في غضون سنتين، اعتبارا من تاريخ انتخاب البرلمان العاشر، وذلك قبل الانتخابات المقرر إجراؤها عام ٢٠٢٠.

”ويسلم مجلس الأمن بأن الأشهر المقبلة ستكون فترة صعبة بالنسبة للصومال، وسيواصل متابعة الانتخابات عن كثب، ويؤكد دعمه للسلام والاستقرار والتنمية في الصومال“.